بتوجيه من الرئيس الأسد... وزير الصحة يكرّم كوادر طرطوس الصحية التي استجابت لحادثة غرق المركب اللبناني

| الوطن

بتوجيه من الرئيس بشار الأسد، قام وزير الصحة الدكتور حسن الغباش بتكريم الكوادر الصحية والفنية والإدارية، التي قدمت الاستجابة لحادثة غرق المركب اللبناني في كل من الهيئة العامة لمشفى الباسل، ومنظومة الإسعاف في مديرية صحة طرطوس، ومركز الطب الشرعي.

ومن مشفى الباسل في طرطوس، أوضح الوزير الغباش أن الرئيس الأسد وجه بمنح مكافآت مالية لكل من أسهم في تلك الاستجابة بمختلف الاختصاصات، لافتاً إلى أنهم يستحقون كل التقدير والمحبة على تفانيهم في تنفيذ واجبهم المهني والإنساني، وما بذلوه من جهد واستنفار خلال عدة أيام، وعلى مدار الساعة، لتقديم كل الخدمات اللازمة.

ولفت الوزير الغباش إلى أن هذه الكوادر عملت بكامل طاقاتها لجهة إنقاذ المصابين، وتقديم الخدمات الإسعافية في مكان الإنقاذ، أو أثناء النقل الآمن، وتقديم الخدمات العلاجية اللازمة، إضافة إلى جهود كوادر الطب الشرعي لمعرفة هوية الضحايا وتسليمهم إلى ذويهم أصولاً.

وعبر المكرمون عن امتنانهم وسعادتهم بهذا التكريم، وخاصة أنه جاء بتوجيه من سيد الوطن، الأمر الذي يزيدهم إصراراً وعزيمة على مواصلة العمل والعطاء بكل الظروف.

حضر التكريم محافظ طرطوس عبد الحليم خليل، وأمين فرع طرطوس لحزب البعث العربي الاشتراكي الدكتور محمد حسين، وعدد من المعنيين.

وتضمن التكريم أيضاً منح شهادات شكر وتقدير من وزارة الصحة.

٧٩١ مليون ليرة لتأهيل مشفى الطب الحديث في الميادين

النجار لـ«الوطن»: لا يوجد سوى مجمع مشافٍ حكومي في المحافظة ومعاناة من نقص في الكوادر الطبية

| عبد المنعم مسعود

بين محافظ دير الزور فاضل النجار أن واقع القطاع الصحي في المحافظة لا يختلف عن باقي القطاعات، فقد تعرضت منشآته خلال فترة الحرب للتخريب والتدمير، لذلك لا يوجد حالياً في المحافظة سوى مجمع مشافٍ حكومي عامل في مبنى بمركز المحافظة ولا يوجد أي مشفى حكومي في باقي مناطق ومدن المحافظة.

وبين المحافظ في تصريح لـ«الوطن» أن الأمور في الوقت الحالي بدأت بالتبلور بشكل صحيح ومنهجي وبدأ العمل على إعادة تأهيل عدد من المشافي الحكومية والمراكز الصحية على مستوى المحافظة بما يدفع عملية إعادة الإعمار إلى الأمام.

وكشف النجار عن مصادقة المحافظة هذا الأسبوع على عقد إعادة تأهيل وترميم مشفى الطب الحديث بقيمة ٧٩١ مليون ليرة وذلك من أجل وضعه في الخدمة بعد الانتهاء من الأعمال من أجل تقديم الخدمة الطبية المجانية للمدينة وريفها فلا يوجد فيها حالياً سوى المركز الصحي الثاني وعيادة متنقلة.

وكشف المحافظ أيضاً أن إحدى المنظمات الدولية قد باشرت بالعمل بتأهيل المشفى الوطني في المدينة يضاف إلى ذلك أن العمل جار على تأهيل المركز الصحي الأول بالمدينة بمجرد انتهاء إجراءات تصديق العقد من وزارة الصحة، كما أن قسم العيادات في المشفى الوطني في البوكمال تتم حالياً إعادة تأهيله.

وبين النجار أن منطقة الميادين تحتاج إلى هذه المشافي وخدماتها فالكثافة السكانية كبيرة وهي تشكل احتياجاً مهماً في القطاع الصحي لأنها ستقدم الخدمة الطبية المجانية، مضيفاً: صحيح أن هناك مركزاً صحياً في المدينة إضافة للعيادة المتنقلة ومراكز صحية في القرى لكنها لا تغني عن خدمات المشافي الحكومية في ظل المسافة الكبيرة بينها وبين مدينة دير الزور التي تصل إلى خمسين كيلومتراً وتصل إلى ١١٠ كيلومترات بين البوكمال ومدينة دير الزور.

ويعتقد المحافظ أن تأهيل المشافي وأقسام من المشافي في كل من الميادين والبوكمال إضافة إلى المراكز الصحية سيضاف إلى منظومة المراكز العاملة بخدمة المواطن بشكل إيجابي بما ينعكس عليه بتقديم الخدمات الصحية وسيكون مهماً لتأمين حالات الإسعاف في هذه المشافي بعد وضعها في الخدمة في حين يضطر المواطن الآن لقطع مسافة طويلة للوصول إلى مركز تجمع المشافي في مدينة دير الزور، مشيراً إلى تزويد المدينة بسيارة إسعاف.

وأكد المحافظ أنه من المهم أن إجراءات إعادة تأهيل المشافي بدأت وأن ذلك يعكس الاهتمام الحكومي بإعادة الواقع الصحي إلى ما كان عليه وأفضل على الرغم من أن ذلك قد يستلزم وقتاً في عملية إعادة التأهيل.

وأضاف المحافظ: معاناة أخرى في القطاع الصحي في المحافظة وهي نقص الكوادر الصحية والتمريضية والطبية، كاشفاً عن تخصيص المحافظة بعدد لا بأس به من خلال المسابقة المركزية التي جرت قبل فترة.

وأكد النجار أن العمل والسعي لإنجاز كامل البنية الصحية في المحافظة ووضعها في الخدمة يعودان أيضاً لكثافة العودة من أبناء المحافظة في المحافظات الأخرى أو في الطرف الآخر إلى قراهم ومدنهم وبلداتهم وهو ما يسهم بإعادة الإعمار، خصوصاً أن عملية المصالحة التي استمرت أكثر من ستة أشهر ساعدت على ذلك.

الشهر الوردي يبدأ بحلب

استهداف النساء الصغيرات... والماموغراف لمن هن فوق الأربعين

| وكالات

أطلقت مديرية الصحة في حلب يوم أمس الحملة الوطنية للتوعية بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، تحت شعار (وعيك هو قوتك)، وذلك من مركز صحة الثدي التخصصي، تكريساً للوعي الذي يسهم في توفير الفرص المتزايدة للشفاء من المرض لدى السيدات، وتزامناً مع الشهر الوردي.

وبيّن مدير صحة حلب الدكتور زياد حاج طه في تصريح له أن الحملة تهدف إلى نشر الوعي، والكشف المبكر عن سرطان الثدي، وشرح آليات الوقاية والعلاج من المرض، بما يسهم في زيادة فرص الشفاء، داعياً جميع السيدات والأمهات إلى التوجه للمراكز الصحية المختصة بالمرض في مدينة حلب للاطمئنان على صحتهن الجسدية، والحصول على خدمات الإيكو والماموغراف مجاناً على مدار العام وليس فقط في الشهر الجاري.

وأوضح رئيس برامج الصحة العامة في المديرية الدكتور فراس دهيمش أنه يتم خلال الشهر الوردي تكثيف الجهود والأنشطة التثقيفية والتدريبية، لرفع الوعي فيما يخص الكشف المبكر عن سرطان الثدي لدى السيدات، كما تم تخصيص العيادات الصحية المتنقلة العاملة في الريف والمدينة للتوجه إلى الأحياء الشعبية والمناطق البعيدة في الأرياف لنشر التوعية، وتقديم المشورة حول المرض.

بدورها أشارت رئيسة برامج الصحة الإنجابية بمديرية الصحة الدكتورة مروة مزنوق إلى أن الحملة هذا العام تستهدف النساء الصغيرات بعمر العشرين عاماً، من أجل ضمان الحصول على نسب شفاء عالية، لافتة إلى أنه يتم استقبال المراجعات طوال أيام السنة من كل الأعمار، وتقديم الخدمات لهن بدءاً من الفحص السريري، وتصوير الإيكو للصغيرات، والتصوير عبر جهاز الماموغراف للنساء فوق عمر الـ٤٠ عاماً، وبشكل مجاني في المراكز المخصصة بحلب، ومنها صحة الثدي التخصصي، ومشفى ابن رشد الحكومي، ومشفى دار التوليد الحكومي، ومركز الحمدانية الصحي، ومشفى الجامعة.

ونوهت عدد من السيدات المراجعات بمستوى الخدمات التي يقدمها مركز صحة الثدي التخصصي، داعين لضرورة اهتمام المرأة بصحتها، والمسارعة للكشف المبكر عن المرض لتحقيق الشفاء العاجل.

حملة على الأراكيل منذ الأسبوع القادم

١٠ آلاف محل ومطعم بدمشق فقط خمسة خالفت بتقديم الخضراوات الورقية

مدير الشؤون الصحية لـ«الوطن»: أغلقنا ٣ محال حلاقة نسائية و٦ محال تبيع المشروبات

| فادي بك الشريف

كشف مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق الدكتور قحطان إبراهيم في حديث خاص لـ«الوطن» عن ضبط ١٠٠٠ مخالفة للشروط والإجراءات الصحية للوقاية من الكوليرا منذ إصدار التعاميم على المحال والتشدد بتدابير الوقاية خلال الأسبوعين الماضيين.

وبين مدير الشؤون الصحية أنه تم إغلاق ٥ محال مخالفة حتى تاريخه بسبب تعمدها استخدام الخضراوات الورقية (البقدونس أو الخضر) الممنوعة في المحال الشعبية حتى إشعار آخر لتلافي انتشار الأمراض والأوبئة، علماً أن عدد المحال والمطاعم في العاصمة يصل إلى ١٠ آلاف، مضيفاً: هناك متابعة دورية لمتابعة الالتزام بمختلف الإجراءات الصحية حفاظاً على سلامة الجميع

واعتبر إبراهيم أن الضبوط والإغلاقات قليلة نسبياً مقارنة مع عدد المحال، لكن الرقابة مستمرة وهناك إجراءات صارمة تصل حد إغلاق المحال من دون أي تهاون، كما أكد التشدد على محال بيع الثلج، ولاسيما أنه تم سحب أكثر من ٣٠ عينة حتى تاريخ ثبت سلامتها جميعاً وكانت نتيجة التحليل سلبية من دون أي تأثير على الصحة العامة، مع استمرار الرقابة على مختلف المحال الشعبية، مضيفاً إن موضوع الغذاء والمياه خط أحمر وهناك عينات يتم سحبها بشكل يومي من مختلف الأسواق، ناهيك عن التنسيق مع المعنيين في وزارة السياحة بالتشدد على المنشآت والمطاعم على اختلافها.

هذا ونظمت مديرية الشؤون الصحية الشهر الماضي ١٣٢٢ ضبطاً وأغلقت ٧٦ محلاً ومطعماً لمخالفة الشروط الصحية وعدم التقيد بالنظافة العامة ووجهت ١٨ إنذاراً وقامت بسحب ٦٢ عينة من مختلف أصناف المواد الغذائية.

وأشار إبراهيم إلى أن الإغلاقات شملت محال لبيع اللحوم ضبط فيها لحوم فاسدة إضافة لمحال ألبان وأجبان وغذائيات ومطاعم لعدم تقيدها بالشروط الصحية والنظافة العامة، مؤكداً أن الضبوط التي نظمتها دوريات الرقابة الصحية خلال جولاتها على الأسواق توزعت بين مواد منتهية الصلاحية والجمع بين نوعين من اللحوم وعرض مواد غذائية خارج المحال وعدم التقيد بالشروط الصحية.

وأكد إبراهيم التشدد على موضوع الذبح خارج المسالخ، مبيناً أنه تم مصادرة ١٥ قطيمة لأحد المحال في حي الميدان، بسبب الذبح خارج المسلخ، والتعمد إلى ذبح القطيمة وهذا أمر غير مسموح به على الإطلاق في سورية نظراً لتأثيره على الثروة الحيوانية.

وأشار مدير الشؤون الصحية إلى أن عقوبة هذه المخالفة هي الإغلاق والإحالة إلى القضاء، مؤكداً التشدد أيضاً على المحال التي تقوم ببيع نتر الفروج واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين بما لا يؤثر على المواطنين نظراً لعدم صلاحية نتر الفروج للاستهلاك البشري، علماً أن العملية تقوم على فرم بقايا قطع الفروج وطحن العظام والغضاريف وخلطها مع اللحوم وتحويلها إلى كباب وبيعها بأسعار منخفضة، في ظل ارتفاع أسعار الفروج واللحوم وعزوف العديد من المواطنين عن شرائها.

وقال مدير الشؤون الصحية: ضمن المتابعة تم إغلاق ٣ محال حلاقة نسائية لعدم توافر أجهزة التعقيم، إضافة إلى التشدد على ارتداء الكمامة بالنسبة لمحال الحلاقة الرجالية، كما تم إغلاق فرني خبز في (مشروع دمر) نتيجة القذارة العامة، مع إغلاق ٣ محال لبيع المواليح المكشوفة.

وأضاف: هناك تشدد على النوادي الرياضية على صعيد التعقيم، إضافة إلى الرقابة على مراكز التجميل، وضبط عملية بيع المشروبات الكحولية (ع الماشي) بحيث تم إغلاق ٦ محال في حي باب توما، مع القيام بحملات رقابة اعتباراً من الأسبوع القادم على المحال التي تقدم الأراكيل.

هذا وكشف آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصحة السبت الماضي أن العدد الإجمالي للإصابات المثبتة بالكوليرا بلغ ٥٢٤ إصابة، معظمهم في حلب بواقع ٣٤٦ إصابة، ودير الزور ٧٢ إصابة، والحسكة ٣٤ إصابة، والرقة ٢٦، واللاذقية ٢٠، وحمص ٦ إصابات ومثلهم في السويداء، وفي دمشق ٥ إصابات والعدد نفسه بالنسبة لحماة، وفي درعا ٣ إصابات وإصابة وحيدة في القنيطرة على حين بلغ عدد الوفيات ٣٦ حالة، ٣١ منهم في حلب، و٣ وفيات في الحسكة، وحالة وفاة في دير الزور، علماً أن معظم الوفيات ناتجة عن التأخر في طلب المشورة الطبية المبكرة أو لأشخاص يعانون أمراضاً مزمنة.

> وزارة الصحة: حتى السبت ٥٢٤ إصابة كوليرا و٣٦ وفاة معظمهم في حلب

استقالات وهجرة بحثاً عن «الأجر المناسب».. من يضمد جراح التمريض؟

اتحاد العمال: نظام الحوافز سيحد من الاستقالات

| اللاذقية – عبير سمير محمود

وسط الظروف المعيشية والمهنية الصعبة، يطالب عدد كبير من الممرضين والممرضات بضرورة تحسين الواقع المعيشي والعملي من خلال منحهم حقوقهم بالتوصيف الوظيفي بشكل عام.

وطرح ممرضون مطالبهم عبر «الوطن»، التي كما يقولون إنها «محقة» تجاه العمل المجهد الذي يقومون به من دون أي زيادة في أجورهم أو طبيعة عمل وحوافز تنصف تعبهم، ما جعل عدداً منهم يتقدم باستقالته في بعض مفاصل القطاع الصحي لعدم قدرتهم على مواصلة العمل وسط الظروف الحالية.

وحسب مصدر عمالي فقد تقدم ٣١ عاملاً من فئات عدة ضمن قطاع الصحة في محافظة اللاذقية بطلبات استقالة من العمل خلال الفترة الحالية، بسبب تدني الدخل مقارنة بالمصروف وخاصة فيما يتعلق بأجور النقل والمواصلات التي باتت تثقل كاهل الموظفين كافة ممن يقطنون بمناطق بعيدة عن أماكن عملهم مطالبين بالنظر في أوضاعهم ونقلهم إلى أمكن عمل قريبة من سكنهم.

وحذر أحد الممرضين من ظاهرة هجرة وسفر العاملين بمهنة التمريض نحو العراق وليبيا واليمن، بحثاً عن أجور أعلى تناسب عملهم المجهد وخبرتهم، مشيراً إلى أنه في حال لم يتم تحسين الواقع المهني للمرض سيكون خيار الاستقالة أو ترك العمل والهجرة هو الحل الوحيد لمواجهة ظروف الحياة المعيشية القاهرة، وفق تعبيره.

كما يطالب معظم الكادر التمريضي بضم مهنتهم إلى المهن الشاقة والخطرة لما يتعرضون له من ظروف عمل صعبة وجبارة تمثلت آخرها بالأعمال الإنسانية المجهدة في ظل جائحة كورونا وعمليات الإنقاذ والإسعاف، لافتين إلى أهمية إقرار طبيعة العمل بنسبة ٧٥ بالمئة أسوة بباقي العاملين في القطاع الطبي من أطباء وفنيين وصيادلة.

على حين أكد عدد من الممرضين ضرورة تفعيل نقابة التمريض وفق المرسوم رقم ٣٨ لعام ٢٠١٢ وإقرار نظامها الداخلي والمالي وانتخاب نقيب للتمريض وإحداث صندوق تقاعد للمرضين وبالتالي منح راتب تقاعدي من النقابة المحدثة في حال تفعيلها، إضافة لأهمية استحداث منصب نائب وزير الصحة لشؤون التمريض، بما يساهم في معالجة كل مشاكل المهنة على حد قولهم.

وتساءلت عدة ممرضات عن سبب عدم تطبيق مقررات اللجنة التي شكلتها وزارة الصحة في شهر نيسان الماضي، بما يخص إقرار طبيعة العمل، مطالبات ممن تم رفع طبيعة علمهم مؤخراً ضمن القطاع ذاته والعمل المجهد، واعتبار هذه المهنة من المهن الخطرة للتعرض فيها للعدوى من الأوبئة ومخاطر الأشعة مع أهمية عودة العمل بالقانون ٣٤٦ لعام ٢٠٠٦ ليشمل كل الكادر الصحي.

وحول فرص العمل للممرضين الشباب، أشار عدد من الكادر التمريضي إلى ضرورة تفعيل التقاعد المبكر وفق القانون، ومنح خريجي كلية العلوم الصحية والتمريض فرصاً في المسابقات التوظيفية وتوسيع الملاكات في القطاع الطبي، لوقف نزف الكادر وهجرة الخريجين الشبان والشابات لعدم وجود فرص عمل تناسب الواقع الراهن للممرضين الذين كما قالوا: نضمد جراح الجميع من دون أن نجد من يضمد جراحنا!.

في السياق أكد رئيس اتحاد عمال محافظة اللاذقية منعم عثمان لـ«الوطن»، متابعة الاتحاد لجميع مشاكل وشكاوى الطبقة العاملة بمن فيهم العاملون في مهنة التمريض، مبيناً أن القطاع الإداري بالمجمل لديه معاناة فيما يخص التعويضات وصعوبات النقل والواقع المعيشي بشكل عام.

وأضاف عثمان: إن قانون الحوافز الصادر مؤخراً وما تلاه من تشكيل لجنة وزارية لمتابعة هذا الملف، سيكون له الأثر الإيجابي والانعكاس المباشر على أوضاع العمال كافة، ومنهم عمال التمريض، وينتظر العمال تطبيق هذا القانون خلال الفترة القريبة وسنرى ما إذا كانت هناك ثغرات أو أي خلل لنتابعه مباشرة مع الجهات المعنية.

وفيما يخص توصيف التمريض كمهنة مجهدة، أشار عثمان إلى وجود لجنة دائمة في الاتحاد تتابع شكاوى مجمل القطاعات، ودراسة عمل كل منها وتوصيفه ورفع الدراسة إلى اللجنة المركزية بدمشق التي تقوم بتوصيف المهنة وفقاً للمعايير المحددة سواء كانت مجهدة أو شاقة أو غير ذلك.

وحول مسألة طلبات الاستقالة ونزيف القطاع الصحي، اعتبر عثمان أن قانون الحوافز قد يحد من هذه الاستقالات وربما يتراجع العديد من العمل عن ترك العمل بعد إقرار قانون الحوافز، مبيناً أن أجور القطاع الإنتاجي من المتوقع أن تزيد ٣٠٠ بالمئة وغيرها من القطاعات ٢٠٠ بالمئة، حسب تطبيق القانون الذي نتأمل أن ينعكس إيجاباً على العمال كافة ويتم إنصافهم جميعاً خلال الفترة المقبلة.